

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٢ صفر سنة ١٤١٤ هـ . الموافق ١ آب سنة ١٩٩٣ م . العدد ٣٩١٢

الفهرس

الصفحة

١٤٨٨	نظام رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣
١٤٩١	نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط الامن العام
١٤٩١	تأسيس الاحزاب السياسية
١٤٩١	تعليمات نسوية حقوق المؤمن عليهم لسنة ١٩٩٣
١٤٩٢	الاملاسات

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الله على

نص المحسن بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٧ - لسنة ١٩٩٣ نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط الامن العام لسنة ١٩٩٣) ويقرأ مع النظام رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ - من النظام الاصيل باضافة التعديلات التالية الى اخرها :-
الخدمة الفعلية

الخدمة العسكرية الخاضعة للتقاعد سواء في القوات المسلحة او في الامن العام او في الدفاع المدني او في المخابرات العامة على ان لا تعتبر مدة الخدمة العسكرية خدمة فعلية لغايات هذا النظام .

كثافة السكن :
كثافة بناء السكن وضمن الارض التي اقيم عليها وتكاليف انشاء جميع المرافق الضرورية لانه .

المادة ٣ - تعدل المادة ٥ - من النظام الاصيل باضافة العبارة التالية الى اخرها - وكذلك شراء الارض وتجهيزها وتزويدها بالمرافق الضرورية للغايات السكنية - .

المادة ٤ - تعدل المادة ٥ - ا - من النظام الاصيل على الوجه التالي :-
اولا : بالغاء بدل الاشتراك الشهري الوارد في الفقرة ب - منها للرتب من مقدم ولغاية فريق ليصبح على النحو التالي :-

الرتبة	الاشتراك الشهري بالدينار
المقدم	١٥
المعيد	١٨
المعيد	٢٠
الفرع	٢٠
الفريق	٢٠

ثانيا : بالغاء عبارة (تسعين يوما) الواردة في الفقرة ج - منها والاستعاضة عنها بكلمة (سنة) .

ثالثا : بالغاء نص الفقرة د - منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د - اذا نقل اي ضابط من اي مؤسسة عسكرية الى الامن العام او نقل الضابط من الامن العام الى مؤسسة عسكرية اخرى فيحق له اما الاستمرار في الصندوق الذي كان مشترك فيه او ان ينقل اشتراكه الى صندوق المؤسسة التي انتقل اليها ، على ان يبدي رغبته في ذلك الى الهيئتين الاداريتين المسؤولتين عن ادارة الصندوقين خلال سنة واحدة من تاريخ نقله وفي حالة اختياره صندوق المؤسسة التي نقل اليها تحول الى صندوقها مبالغ الاشتراكات جميعها التي كان قد دفعها الى صندوق اسكان الضباط في المؤسسة التي نقل منها ، ويعتبر اشتراكه في هذا الصندوق تاريخ اشتراكه في صندوق المؤسسة التي انتقل منها ويقرض بدل اشتراكه في المؤسسة التي كان قد اشتراك فيها تاريخ نقله ويتم اقتطاعه من راتبه او دفعه على ذلك الاساس .

المادة ٥ - تعدل المادة ١٣ - من النظام الاصيل على الوجه التالي :-
اولا : بالغاء عبارة (اثني عشر عاما) الواردة في الفقرة ا - منها والاستعاضة عنها بعبارة - ست عشرة سنة - .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة د - منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د - ا - تعطى القروض للمشاركين وتخصص دور السكن الجاهزة لهم بالاولوية حسب اعلامهم في الرتبة او اقدمهم فيها ، على ان يحتفظ للمشارك بالاولوية ولو صدر بحقه حكم قضائي قطعي بتنزيل رتبته او تأخير اقدميته ، او تأخير ترقيته لعدم توافر الشاغر .

٢ - يستثنى من احكام البند ا - من هذه الفقرة عائلة الشهيد وتشمل زوجته وابنائها ووالديه ، كالمهنة اتخاذ القرار باعطائهم الاولوية المناسبة .

ثالثا : بالغاء نص البند ا - من الفقرة ب - هـ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ا - سند تسجيل او سند تصرف يثبت ملكية المشترك المستقلة للارض اذا كان القرض لاقباله دار سكن له عليها او سند بملكته المستقلة للارض وما عليها من انشاءات اذا كان القرض لاكمال دار السكن القائمة على الارض او توسيعها ، واذا تعذر ذلك للمهنة قبول سند تسجيل بملكية ارض او تصرف بها على الشيوع على ان يقدم المشترك اقرارا خطيا من الشريك او الشركاء الاخرين في الارض مصدقا من الجهات المختصة بالاذن له بانقضاء مشروعه السكني عليها .

رابعا : باضافة البند رقم ٦ - التالي الى الفقرة هـ - منها :-

٦ - على الرغم مما ورد في المادة ١٢ - من هذا النظام يمنح المشترك الذي يملك مسكنا لاقتل قيمته عن مقدار القرض المقرر ، قرضا بعد وضع المسكن تامينا للقرض لدى دائرة التسجيل من الدرجة الاولى ويدفع له القرض دفعة واحدة حسب التعليمات التي تصدرها الهيئة لهذه الغاية واذا كانت قيمة السكن اقل من قيمة القرض فيترتب على المشترك ان يبرهن لدى دائرة التسجيل عقارا تعادل قيمته قيمة القسم المتبقى من القرض على الاقل .

المادة ٦ - تعدل المادة ١٥ - من النظام الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة ا - واضافة الفقرة ب - التالية اليها :-

ب - للهيئة الادارية حق الموافقة على نقل التامين العقاري لدار السكن او الشقة التي يملكها المشترك الى دار او شقة اخرى للسكن يملكها اذا كانت قيمتها تساوي قيمة القرض او الرصيد المتبقي عليه من القرض من تاريخ الموافقة على نقل التامين .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ١٧ - من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٧ - تنقل حقوق المشترك والتزاماته المقررة بموجب احكام هذا النظام بعد وفاته الى زوجته وابنائها او الى والديه في حالة عدم وجود الابناء .

المادة ٨ - يلغى نص المادة ١٨ - من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٨ - اذا كان كل من الزوجين مشتركين في الصندوق فيترتب على ذلك ما يلي :-

ا - يعقد كل منهما الحق في الانتفاع من مشاريع الصندوق وقروضه اذا كان اي منهما قد حصل على دار للسكن او على قرض للسكن من مشاريع اسكان الضباط في القوات المسلحة والامن العام او المخابرات العامة او الدفاع المدني او اذا كان قد حصل على دار للسكن من دور الجمعية الخيرية .

ب - اذا انتهت الزوجية بين المشتركين بالطلاق البائن بكونه كبرى او بالوفاة مائة يعود لكل منهما حقه المستقل في الانتفاع من مشاريع الصندوق وقروضه اذا لم يكن قد استرد ما انتطع من رواتبه لغايات الاشتراك في الصندوق .

هكذا من المأهول

المادة ٩ - تعدل المادة ١٩ - من النظام الاساسي باعتبار ما ورد فيها فترة -أ- وازدادة الفترة -ب- بالنسبة التالية اليه -

ب - لكل مشترك كان قد حصل قبل العمل باحكام هذا النظام على بيت سكن من مشاريع اسكان ضباط صف الامن العام الحق في الحصول على قرض يماثل الفرق بين مبلغ القرض الذي يستحقه مثله في الرتبة من الضباط بموجب هذا النظام والقيمة الحالية للبيت كما تقدرها الهيئة، على أن يقوم المشترك بانفاق مبلغ هذا القرض اما لتوسيع ذلك البيت او لانشاء او شراء بيت جديد وذلك وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢٦ - من النظام الاساسي باضافة للفترة -ج- التالية اليها :

ج - على الرغم مما ورد في هذا النظام فان المشتركين وخلفاءهم المستفيدين الذين حصلوا على دور سكن من مشروع اسكان ابو نصر الحكومي بموجب الاتفاقية الموقعة بين صندوق اسكان ضباط الامن العام ومؤسسة الاسكان بتاريخ ١٩٨٨-٣-٥ او حصلوا على مثل تلك الدور من اي مشروع اسكاني حكومي اخر يعتبرون انهم قد استفادوا من الصندوق وانتفعوا من مشاريعه واهدائه وتطبق عليهم الاحكام المنصوص عليها في هذا النظام .

١٠-٧-١٩٩٣

الحسن بن طلال

وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد عصفور	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العفاني	وزير الاعلام الدكتور معن ابو نوار	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المعدل رائد الوزني	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير السياحة والآثار الدكتور عبدالله عويدات
وزير الاوقات والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير دولة أحمد العقيلة	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير الصناعة والتجارة الدكتور بسام السكاك
وزير الداخلية سلامة حماد	وزير المالية سامي قصوه	وزير المياه والسري بسام قاتيش	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور محمد مهدي الفرحان
وزير التبويض راضي ابراهيم	وزير النقل سلمان الطراونة	وزير الاشغال العامة والسكان المهندس خلف الهوارى	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور
وزير البريد والاتصالات الدكتور طارق السحيبات	وزير الزراعة الدكتور مروان كمال	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمعان الحسن	وزير المعدل خالد الفزاري
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي الدكتور خالد العمري	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير المحكمة الدكتور عبدالرحيم محلس	

تأسيس الاحزاب السياسية اعلان صادر عن وزير الداخلية

بالاستناد لاحكام المادة ١٠ - الفقرة -أ- من قانون الاحزاب السياسية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ ، اعلن عن تأسيس حزب - الحزب العربي الديمقراطي الاردني - ضمن احكام الدستور وقانون الاحزاب ومبادئ الميثاق الوطني . وعلى اساس ما يتفق مع ذلك في النظام الاساسي المقدم لهذه الوزارة ، والبيانات والوثائق الرتبة به ، ولايتنقض حكما من الاحكام التي اشر اليها .

سلامة حماد

وزير الداخلية

تعليمات تسوية حقوق المؤمن عليهم لسنة ١٩٩٢

الصادرة استنادا لاحكام المادة (١٢- و) « من قانون الضمان الاجتماعي قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٧٠-٩٢ تاريخ ٢٨-٦-١٩٩٣ م .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات « التعليمات التنفيذية لتسوية حقوق المؤمن عليهم » لسنة ١٩٩٣ ويعمل بها اعتبارا من نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	المؤسسة
مجلس ادارة المؤسسة	المجلس
مدير عام المؤسسة	المدير العام
قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ - لسنة ١٩٧٨	القانون
وتعديلاته او اي تشريع آخر يحل محله .	
الموظفون والعمال الذين تسري عليهم احكام القانون .	المؤمن عليهم
لجنة تسوية الحقوق المشكلة وفقا لهذه التعليمات .	اللجنة
اللجنة المشكلة من قبل مجلس الادارة .	لجنة شؤون الضمان

المادة ٣ - ١ - لغايات تقرير حقوق المؤمن عليهم وفقا لاحكام القانون تشكل في المؤسسة لجنة من ثلاثة اعضاء تسمى لجنة تسوية الحقوق .

ب - يعين المدير العام اعضاء اللجنة من كبار موظفي المؤسسة ويصم اقدم رئيسا كما يعين بديلا لكل منهم ليمارس مهامه في حالة غياب الاميل .

ج - يعين المدير العام مقرا متفرغا للجنة .

د - تكون اجتماعات اللجنة قانونية بحضور كمال اعضاءها .

هـ - تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثرية .

المادة ٤ - للجنة ان تستأنس براء ذوي الخبرة القانونية والطبية والمالية كلما دعت الحاجة الى ذلك ولها الحق بالقيام باجراء التحقيقات وجمع المعلومات اللازمة للبت في القضايا المروغة عليها .

هكذا من الأهل

المادة ٥ - تقدم طلبات تسوية الحقوق الى اللجنة على النموذج المقرر شريطة ان تبين ما يطلب على وجه التحديد ، ولا تنظر اللجنة في الطلبات الا بعد تقديم كافة الوثائق والمستندات اللازمة .

المادة ٦ - تتولى اللجنة مسؤولية تقرير حقوق المؤمن عليهم في الحالات التالية :-

- أ - الوفاة .
- ب - العجز الطبي والاصابي .
- ج - الشيخوخة .
- د - اصابات العمل التي تزيد تكلفتها على المبلغ المقرر صلاحية البت فيه للفروع من قبل المدير العام .
- هـ - اصابات العمل الناتجة عن حوادث الطرقات .
- ز - الاعتراضات على القرارات الصادرة عن فروع المؤسسة بخصوص اصابات العمل التي تدخل ضمن صلاحيتها .
- ح - اصابات التي تستوجب تطبيق احكام المادة ٣٣ - من القانون عليها .
- ط - أية حالات أخرى يقرر المدير العام إحالتها الى اللجنة .

المادة ٧ - يتولى مقرر اللجنة تبليغ قراراتها لأصحاب الاستحقاق بأية طريقة من طرق التبليغ القانونية .

المادة ٨ - لصاحب الاستحقاق الحق بالاعتراض على قرار اللجنة الى لجنة شؤون الضمان بصفتها لجنة استئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه القرار ، ويعتبر القرار الصادر عن لجنة شؤون الضمان قرارا إداريا نهائيا قابلا للتمسك قانونا .

المادة ٩ - للمدير العام بناء على تشييب الدائرة المعنية في المؤسسة إعادة قرار اللجنة اليها لإعادة النظر فيه وفق المؤيدات التي تراها الدائرة المعنية ، وإذا أصرت اللجنة على قرارها يحال الموضوع الى لجنة شؤون الضمان كجنة استئنافية .

المادة ١٠ - تسوى حقوق المؤمن عليهم غير الوارد ضمن صلاحيات اللجنة بتعليمات تطبيقية يصدرها المدير العام يحدد فيها صلاحية الدوائر المعنية ومهامها .

المادة ١١ - للمدير العام تفويض صلاحيات تسوية حقوق المؤمن عليهم في حالة الشيخوخة والوفاة الى فروع المؤسسة وفق تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٢ - تلغي هذه التعليمات أية تعليمات سابقة صادرة عن المجلس تتعلق بتسوية حقوق المؤمن عليهم .

وزير العمل

رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
خالد الخزاوي

هكذا من الأعلى

الاعلان

اعلان

يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية اصدقاء شراكسة القفاس الاردنية كجمعية عادية تتمشى بموجب نظامها الاساسي وذلك عملا باحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم ١ - لسنة ١٩٧١ اعتبارا من اليوم العشرين من شهر تموز لعام ١٩٩٣ .

سلامه حماد
وزير الداخلية

اعلان

يعلن للعموم بأنه قد تم تسجيل الجمعية الارثوذكسية كجمعية عادية تتمشى بموجب نظامها الاساسي وذلك عملا باحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ومعدله رقم ٩ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من اليوم السابع عشر من شهر تموز لعام ١٩٩٣ م .

سلامه حماد
وزير الداخلية